

تعاطي القوى الشيعية العراقية مع قرار محكمة التحكيم الدولية بشأن تصدير نـفـط إقليم كوردستان

04-04-2023

الكتاب

د. ياسين طه

ملخص : يُراقب الوضع الداخلي الشيعي حاليًا بحذر قرار محكمة التحكيم الدولية، وينعكس هذا الحذر على المناخ السياسي في العراق

بعد صدور قرار محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس (ICC)، والخاص بإيقاف بيع نفط إقليم كردستان بصورة مستقلة، لم تحتفل الحكومة العراقية ولا القوى الشيعية بهذا التطور، لكن ذلك لا يعني أنها لم تفرح بهذه الخطوة وأنها ليست مدركة لأهمية حصر تصدير نفط إقليم كردستان الذي كان من رئاسة نوري المالكي الأولى لمجلس الوزراء العراقي (2005 - 2010) ساحة صراع ساخنة ذات تفسيرات مختلفة في اختبار عملي لتعريف مفهوم الفدرالية العراقية الغربية التي لا تضم غير إقليم وحيد.

تدعم القوى الشيعية مجتمعة سيطرة شركة تسويق النفط العراقي (سومو) على مبيعات النفط، ويتخذ نوابها في البرلمان بيانات وتصريحات هذه الشركة دليلاً على عدم التزام إقليم كردستان بقانون الموازنة العامة، أو حول حجم مبيعاته وأسعار وعائدات هذه المبيعات. في الإطار العام لهذا الملف، يطالب الشيعة لعودة إلى الدستور بدون الدخول في التفاصيل، حيث يفسرونه على أنه يعد ملف النفط ملفاً اتحادياً، ويجب أن تكون وزارة النفط الاتحادية العراقية هي المرجع لهذا الملف، وليس لأي قوة شيعية موقف يختلف عن هذا، وبضمنهم التيار الصدري، وخاصة بعد صدور قرار المحكمة الاتحادية العراقية في أواسط شباط 2022 والذي وصف قانون النفط والغاز في إقليم كردستان بغير الدستوري، وعندما يكون قرار المحكمة متناغماً مع مقاصدهم فإنه يتخذ درجة تضاهي القداسة.

والآن، وقد صدر قرار (ICC)، فإن البيت الشيعي في حالة ترقب حذر ومراقبة لمجموعة مستجدات تلقي بظلالها على الجو السياسي العراقي. فقد أظهرت تجربة أزمة الدولار أن شبكات علاقاتهم الخارجية ضعيفة ويتجنبون إقحام أنفسهم بوضوح وقوة في معاداة أي مصلحة لأمريكا والدول الأوروبية، ومنها شركاتها النفطية العاملة في إقليم كردستان، ولا يريدون في ظل الظروف التي نجمت عن الحرب الأوكرانية أن يتسببوا في ارتفاع سعر النفط من خلال إيقاف تصدير حوالى نصف مليون برميل من النفط، بل أنهم في هذا السياق تخلوا عن إبراز مزاعمهم القائلة إن "إسرائيل تستفيد من نفط إقليم كردستان".

على الصعيد الداخلي العراقي، هناك تحدٍ كبير يواجه البيت الشيعي مرتبط بانتخابات مجالس المحافظات في نهاية العام 2023، وعلمهم أن يراقبوا باستمرار خطط ونشاطات مقتدى الصدر المثيرة لقلقهم، بعد أجمعوا عليه وأجبروه على الانزواء وتسليم زمام هذه الدورة "الخامسة" للإطار التنسيقي الشيعي، وفي هذا الملف يجدون أنفسهم بحاجة إلى دعم حكومة إقليم كردستان، على الأقل أبريل، لملء جانب من الفراغ الذي خلفه الصدر والتنسيق معها من أجل تمرير تشريعاتهم ومشاريعهم. من ناحية أخرى، إذا برز الصدر مرة أخرى، فلن يكونوا وحدهم عندما يواجهونه، خاصة وأنهم لم يقدموا بعد شيئاً للسنة، واحتجاجات وانتقادات الأخيرين متوقعة.

المؤشرات والتأكيدات المعلنة من جانب القوى الشيعية خلال هذه الدورة الخامسة، تُظهر أنهى تسعى للعثور على حلول جذرية لملفات النفط والميزانية، وتقوية العلاقات مع حكومة إقليم كردستان. لكن لكون قضية النفط تتطلب إجماعاً شيعياً، فإنهم يخشون المخاطرة وتزويد الصدر بمبررات لاتهامهم بمنح إقليم كردستان فرصاً كبرى وأنهم أضعفوا أسس الدولة العراقية.

ولأن العراق دخل في عام انتخابي، فإن شعبية الشوارع من جهة والصراعات الداخلية داخل الإطار الشيعي سيكون لها دور وتأثير كبيران في توجيه مواقف القوى والأقطاب المختلفة وحسب تجارب الأعوام الماضية، فإن القوى السياسية الشيعية لن تضحي بالشارع وصورته في بغداد والجنوب لقاء أي مكسب بعيد المدى وإن كان استراتيجياً، كحلّ بعض المشاكل المتراكمة مع إقليم كردستان، وهذه المعادلة لا تزال فاعلة إلى الآن.

قرار المحكمة الاتحادية العراقية العام الماضي، حسب المعلومات، كان من دوافع إصدار قرار (ICC) وقرارها الجديد يتمتع بشعبية دولية، أغنى بغداد وسلطات الحكم الحالية، عن خوض المعارك الإعلامية والصراعات الكبرى كما كان عليه الأمر عندما كان حسين الشهرستاني يعمل على ملف النفط (2006 - 2010) وباستثناء نائب عن العصائب، وآخرين من قبيل مصطفى سند وعالية نصيف، لم ينبر أحد لإبداء رد فعل يعبر عن الفرح بصدور القرار.

هذان القراران المحلي والخارجي، اللذان صدرا في غضون عامين، لن يؤثر فقط على ملف النفط، ولكن أيضاً على قطاع الغاز في إقليم كردستان الذي هو فرصة سيقدمها إقليم كردستان للولايات المتحدة وأوروبا. والأهم من ذلك هو أنهما يؤثران على الأصوات الداعية للفيدرالية في محافظة البصرة وجنوب العراق الذين كانوا يلحون بفرصة للاستفادة من موارد المحافظة النفطية لخدمة مشروع "إقليم البصرة" بدلاً من تمويل الميزانية الفيدرالية. كما ستمتد تداعيات القرارين إلى كل المحافظات والمناطق العراقية الأخرى، مثل الأنبار ونيوى، التي قد تعتمد على الثروات الطبيعية كالنفط أو الغاز أو أي موارد أخرى لتأسيس شكل من أشكال الحكم المحلي المستغني عن بغداد، وهذا يخدم استراتيجية القوى الشيعية التي تخلت منذ أمد بعيد عن مشروع فيدرالية الوسط والجنوب، وبعد عزل السنة ومحاصرة إقليم كردستان مالياً، وتحول مشروعها إلى التركيز على تقوية المركز من الجوانب المالية والاقتصادية على الأقل.